بيان

وفد دولـــة قطـــر

تُلقيـــــه

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

في

الدورة (٧٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـــام

اللجنة السادسة

حـــــول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة - نيـويـورك

٦ اكتوبر ٢٠٢٠

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يُسعدني أن اتقدم لكم وللسادة أعضاء مكتب اللجنة السادسة بالتهنئة على انتخابكم، متمنين لكم النجاح، ومؤكدين لكم تعاون وفد دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة، ونعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره القيَّم.

السيد الرئيس،

يحظى موضوع مكافحة الإرهاب بأولوية في سياسة دولة قطر، وتتبع نهجاً شاملاً يتسق مع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ويتماشى مع كون دولة قطر شريكاً متميزاً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب على مختلف الأصعدة العسكرية والمالية والقانونية، فضلاً عن حرصها على تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام دولة قطر الى أغلب الصكوك الدولية ذات الصلة، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ كافة القرارات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب.

وفي الوقت الذي تنخرط بلادي بفعالية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، فإنها تُعيدُ التأكيد بأن استدامةَ النتائج المتحققة في مكافحة الإرهاب تتطلب المزيد من تظافر الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، والقضاء على الظروف المؤدية إليه، وبما يساهم في اجتثاث هذه الظاهرة المقيتة لكي تنعم الإنسانية بالأمن والسلام.

إن الإنجازات التي أسفر عنها التعاون الدولي في هذا المجال تدعونا لبذل المزيد من الجهود لتعزيز وتنسيق المساعي المشتركة لمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

إن دولة قطر وإذ تُعيد التأكيد على إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله متى وأينما ارتُكب وأيا كان مرتكبوه وبغض النظر عن مبرراته، فإنها تُشدد على أن التهديد الذي يُشكِّلَهُ الإرهاب للسلم والأمن الدوليين، يستدعي المزيد من التعاون الفعّال بين الدول الأعضاء، وعملاً دؤوباً للإسراع في التوصل الى الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ونؤكد في هذا الخصوص على ضرورة أن تشتمل الاتفاقية على تعريف محدد للإرهاب، وعدم ربطه بدين أو عرق أو ثقافة معينة، وكذلك ضرورة

التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي والدفاع عن النفس وعن حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

كما نجدد رفضنا وإدانتا لاستخدام الإرهاب كذريعة للإساءة إلى الدول ومحاولة افتعال الأزمات لتحقيق أهداف سياسية تتنافى مع أحكام القانون الدولي وتشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

تماشياً مع السياسة الثابتة لدولة قطر في مجال مكافحة الإرهاب، فإنها لم تتوانَ عن تقديم الدعم للمؤسسات الأممية المعنية. وأن ما يدعو إلى الاعتزاز بأن هذا الدعم كان دائماً موضع تقدير من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب.

وأسمحوا لي أُشير باختصار إلى أبرز المبادرات لدولة قطر لدعم الأنشطة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب:

- قدمت دولة قطر مساهمة بمبلغ (٧٥) مليون دولار للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣، لدعم للموارد الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.
- تم في ديسمبر ٢٠١٩ التوقيع في الدوحة بين على اتفاق بين دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لإنشاء المركز الدولي المعني بتطبيق الرؤى السلوكية على التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب في الدوحة، وكذلك التوقيع على اتفاق تقدم بموجبه دولة قطر مساهمة مالية بمبلغ ٥ ملايين دولار للمركز، وسيتم افتتاح المركز الدوحة في القريب العاجل.
- قدمت دولة قطر مساهمة بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار لدعم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.
- تواصل دولة قطر العمل في إطار المنظمات والمنصات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهي عضو فعّال في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش.
- كما تحرص دولة قطر على التنفيذ الدقيق والفعّال للالتزامات الدولية الصادرة عن مجلس الامن ذات الصلة بمكافحة الارهاب وتمويله، سواء ما يتعلق منها بتجميد الاصول أو حظر السفر أو حظر الاسلحة بحق جميع الاشخاص

والكيانات المدرجة على القوائم الموحدة للجان مجلس الامن المعنية بمكافحة الإرهاب. وكذلك التعاون مع لجان مجلس الأمن وفرق الخبراء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب، ودعم جهود تلك الأجهزة في أداء ولايتها.

- وفي إطار موصلة جهودها لحماية وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في مواجهة التطرف والإرهاب، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع بتاريخ ٢٩ مايو الماضي ٢٠٢٠ القرار ٢٧٥/٧٤ الذي قدمته دولة قطر، بشأن تخصيص يوم ٩ سبتمبر كيوم دولي لحماية التعليم من الهجمات، ويُضاف هذا القرار إلى المبادرة السابقة لدولة قطر لعقد اجتماع الجمعية العامة حول وقاية الأطفال والشباب من التطرف العنيف الذي عُقد في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما تُعَدُّ دولة قطر من المؤسسين للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، الذي يولي أهمية خاصة لمقاومة أجندات التطرف العنيف والإرهاب، وتُعتبر دولة قطر من أكبر المساهمين في هذا الصندوق.
- وعلى المستوى التشريعي تم اعتماد نظام للإدراج على قوائم الإرهاب، وقواعد جديدة لتعريف الإرهاب وتمويله، وتعزيز التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.
- كما حققت المؤسسات الوطنية القَطَرية المعنية في مكافحة الارهاب إنجازات مهمة، وهي اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتُعَدُّ دولة قطر من الدول الرائدة اقليمياً في تحقيق درجة عالية من الالتزام في معايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

ختاماً السيد الرئيس، فإن دولة قطر تنظر بتقدير كبير للمهام الكبيرة الملقاة على عاتق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتحرص على تقديم الدعم لتمكينه من القيام بولايته على أفضل وجه، ونجدد التزامنا بالعمل مع المؤسسات الأممية والدولية ذات الصلة بمكافحة الارهاب، ودعم كافة الجهود الدولية لاستئصال هذا الخطر ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وبما يساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وشكراً،